القرار السياسي الاسرائيلي
إبان حكم مئير

عبد القادر ياسين

ـ « ان الحكومة هي اتحاد من ٢٤ وزارة . والذيـن يديرون شؤون الدولة ـ فعلا ـ هم المحيطون بغولدا مئير » . وزير اسرائيلي في ملحق هآرتس ، ٧/٣/ ١٩٧٠ .

ـ « لم تقل الحقيقة في هذه البلاد ، منذ وقت طويل . وكثير جدا من الامور تحسم في المطبخ » . الجنرال أريك شارون في نيوزويك ، ١٩٧٤/٢/٤ .

ـ « تقرب غولدا مئير الوزراء اليها ، وتدير الوزارة بنفس الطريقة التي تدير بها منزلها » . مناحم بيغن في جلسة الكنيست ، ١٩٧٤/٤/١٢ .

أهرع للارشيف كلما أردت استخدام اسم رئيس دولة اسرائيل في احدى مقالاتي . واعتقد ان عدم شيوع اسمه انما يعود الى عدم تمتعه بأية ميـزة او وزن في الحركة السياسية الاسرائيلية . وافرايم كاتسير ـ وهذا هو اسم رئيس الدولة الاسرائيلي الحالي ـ لم يكن رئيس الدولة الاسرائيلي الوحيد والاول المجرد من الصلاحيات ، فقبله زلمان شازار ، واسحق بن زفي وحاييم وايزمن ، والاخير لم يكن ضمن الموقعين على وثيقة قيام اسرائيل ، التي قامت ابان توليه رئاسة الدولة الاسرائيلية .

ورئيس الدولة ينتخبه الكنيست ، كما ان للكنيست حق عزله . وعلى رئيس الدولة الحصول على موافقة الكنيست ان هو اراد القيام بمهام خارج اختصاصاته المحدودة . ولرئيس الدولة بعض الاختصاصات المتعلقة بالقضاء ، اذ يحق له العفو عن المجرمين ، او تخفيف العقوبة المفروضة عليهم . ومع ذلك ، فقراراته بحاجة الى تصديق رئيس الوزراء وتوقيع الوزير المعني . كما يحتاج رئيس الدولة الى موافقة الحكومة على سفره للخارج . ومن ثم فرئيس الدولة ليس جزءا من السلطات الثلاث ، التنفيذية والتشريعية والقضائية . واختصاصاته شرفية ، شكلية ، تنحصر في التعزية ، والتهنئة ، وتكليف أحد أعضاء الكنيست بتأليف الوزارة ، وحتى هذا الاختصاص ليس لرئيس الدولة خيار فيه ، اذ عليه ان يكلف من تقدمه له الاغلبية البرلمانية .

وباختصار لا يقوم نظام الحكم في اسرائيل على النظام الرئاسي ، كالولايات المتحدة ، حيث يتمتع رئيس الدولة بحق رئاسة الوزارة ، كما ان النظام الاسرائيلي ليس بالنظام البرلماني من الطراز الجديد ، مثل النظام الفرنسي الذي يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة . بل ان النظام الاسرائيلي نظام برلماني ، اقرب الى ما هو سار في المانيا الغربية ، حيث يتربع رئيس الدولة هناك على كرسيه بلا حول ولا قوة !

وما دام امر القرار السياسي ليس بيد رئيس الدولة ، فهل يتحكـم فيه الكنيست